خلال الملتقى الذي تنظمه «نوف اكسبو» بالتعاون مع جمعية الصحافيين

البابطين: الكويت لا ينقصها التشريعات والقوانين الخاصة بدعم المنتج المحلي

اكد عضو مجلس الامة النائب عبدالوهاب البابطين أن دعم المنتج الوطني يجب أن يكون هو المبدأ الاساسي لكل مواطن ومقيم على هذه الارض، مشيراً إلى أنه تقدم شخصياً بمشروع قانون يتعلق بدعم المنتج المحلي، فضلاً عن وجود العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا الخصوص.

وأضاف في كلمته التي ألقاها خلال ملتقى دعم المنتج المحلي "صناعتنا فخرنا" الذي تنظمه شركة نوف اكسبو بالتعاون مع جمعية الصحفيين الكويتية واتحاد الصناعات الكويتية،

وتابع: ان الكويت لا ينقصها التشريعات والقوانين الخاصة بدعم المنتج المحلي، وإنما تحتاج إلى تطبيق هذه القوانين والتشريعات، فالكويت لديها شباب قادر على العمل والانتاج والتوسع، بدءاً من المشاريع الصغيرة مروراً بالمشاريع المتوسطة والكبيرة.

وأشار البابطين إلى أن دعم المنتج المحلي يجب أن يكون هو العنوان العريض إذا ما أردنا للاقتصاد الكويتي أن يكون له دور رائد، لا سيما وأن الكويت تعتمد على النفط من جانب والاستثمارات الخارجية من الجانب الاخر، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لإيجاد مورد رئيسي للاقتصاد.

وتوجه البابطين بحديثه إلى اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة قائلاً "انتم كمبادرين لديكم اسقف جديدة، فأنتم جيل جاء بثقافة مختلفة، وتقليد مختلف، وسقف مختلف على كافة المستويات، فلم يتجرأ أحد بالسابق أن يطرق باب المشاريع الصغيرة بهذه الطريقة، لذلك لا تيأسوا، واجتهدوا حتى تغيروا الصورة الحالية للوصول إلى مراحل جديدة".

وتابع يقول "الشباب الكويتي حقق اليوم نجاحات مختلفة لعل أكبر مثال عليها هو ما حققه مجموعة من الشباب الذين وصلوا إلى البرلمان، في خطوة نحو تعزيز الدور الشبابي والتركيز على الطموحات التي لا سقف لها".

وقال: "يعتقد البعض أننا سنحبط..نعم الوضع سيئ.. لكن من يعتقد بأننا سنتوقف فإن عليه أن يراجع حساباته فنحن ما زلنا في البداية".

الجلسة الأولى

شدد المشاركون في ثاني جلسات ملتقى دعم المنتج المحلي "صناعتنا فخرنا"، على أهمية دعم المنتج المحلي في المناقصات الوطنية، وعلى ضرورة قيام اصحاب المصانع في الكويت بمواكبة التطورات، وتقديم منتجات وفق أعلى المستويات العالمية، وأرقى مستويات الجودة، بما يضمن تعزيز سمعة الكويت في المحافل العالمية، ويساعد الجهات الحكومية على منحها الأولوية في المشاريع، خصوصاً تلك التي تمتد لفترات زمنية طويلة نسبياً، وتحتاج إلى مواد وأدوات تعمل على المدى الطويل.

وأكد أمين سر جمعية الصحافيين، عدنان الراشد، الذي ترأس الجلسة بعنوان "آلية تفعيل قرارات أولوية المنتج المحلي بين التطبيق والتشريع في مشاريع الدولة"، أن رؤية الكويت الجديدة 2035، تقوم على تعزيز دور القطاع الصناعي، وتوفير يد عاملة محلية قادرة على إدارة الأعمال في جميع القطاعات، بما يساعد على تنويع مصادر الدخل، مطالباً جميع الجهات الحكومية بدعم المنتج المحلي، بما يسهم في تطوير القطاع الصناعي، وزيادة التنافسية بين الشركات، وبما يشجع على العمل في مرافقه.

وشدد الراشد على أن الكويت لديها الإمكانات كافة الكفيلة بتطوير عمل المصانع والمنتجات المحلية، لافتاً إلى أن الكوادر الكويتية قادرة على تنفيذ جميع متطلبات المشاريع المحلية، بشرط منحها الأولوية في المشاريع التي تقام على الصعيد المحلي، لافتاً إلى حرص مسؤولي واصحاب المصانع المحلية على اعتماد أرقى مستويات الجودة في العمل، وإنتاج المواد اللازمة لإقامة المشاريع في الدولة.

زيادة التنافسية

من جهته، أكد الوكيل المساعد لشؤون مشاريع المياه والشؤون المالية بالتكليف في وزارة الكهرباء والماء، حمد بدر الروضان، ضرورة التفرقة بين المنتج المحلي الذي يصنع في الكويت، والمنتج الوطني الذي يشمل كل المنتجات المصنّعة في دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها الكويت.

وقال الروضان إن "الكهرباء" حريصة على منح الأولوية للمنتجات المحلية في كل المشاريع والمناقصات، لافتاً إلى أن السوق المحلي يتميز بقلة عدد المصنعين بما يؤدي إلى زيادة التنافسية، ويسهّل عملية التواصل بين المقاولين وأصحاب المصانع والجهات الحكومية التي تطرح مناقصات على مدار الوقت.

وأفاد أن محدودية عدد المصنعين في السوق المحلي، يؤدي إلى رفع تكاليف المنتجات المحلية، ويؤدي إلى الحد أو تقليص القدرة على التصنيع بكميات كبيرة ما قد يؤثر على المشاريع الضخمة ضمن خطة التنمية في الكويت.

وأضاف أن الوزارة حريصة على تعزيز التنافسية في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى رفع جودة المنتجات المحلية، وبما يضمن للأخيرة الحصول على الأولوية في المشاريع المطروحة، مشدداً على أهمية توظيف الكوادر الوطنية في المصانع، الأمر الذي من شأنه زيادة قدرة وقوة الاقتصاد الكويتي.

وأوضح الروضان أن السلبيات التي تواجهها "الكهرباء" عند طرح المشاريع، تشمل ضعف جودة المنتجات التي تقدمها المصانع المحلية، وعدم وجود دراسة وافية عن وضع السوق المحلي وحاجته إلى طرح منتجات جديدة تواكب تطلعات أصحاب المشاريع.

وطالب بضرورة رفع كفاءة المصانع المحلية ومواكبة التطورات العالمية في هذا الإطار، واعتماد أعلى المعايير العالمية بما يضمن جودة المنتجات المقدّمة، منوهاً بأن "الكهرباء" تشهد تقديم تظلمات عديدة من المقاولين وأصحاب المشاريع لعدم وضع منتجاتهم بعين الاعتبار وعدم اختيارها لتنفيذ المشاريع التي تطرحها.

وأرجع هذا الأمر إلى حرص الوزارة على أن تكون المواد المقدمة في تنفيذ مشاريعها بأعلى مستويات الجودة ومواكبة للتطورات العالمية، خصوصاً وأن أغلب الخدمات لديها تقدّم على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً.

وبين أن الوزارة حريصة على التواصل مع المقاولين، وتمنح المنتج المحلي أولوية بنسبة 20% عن المنتجات الأجنبية، وذلك حسب قانون المناقصات العامة وتعديلاته الأخيرة، مؤكداً أن منح الأولوية يجب أو يُقابل بتوفير أفضل الخدمات من قبل المنافسين للفوز بالمشاريع التي تطرحها على الدوام.

تخفيض التكاليف

من جهته، قال مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي في الهيئة العامة للصناعة، عبدالله سعد الهاجري، إن الهيئة حريصة على دعم المنتجات المحلية منذ تأسيسها، مبيناً أن حجم الإعفاءات التي قدمتها للمصانع المحلية خلال العام 2018 بلغ 122 مليون دينار، بما يشمل الإعفاءات الجمركية على المعدات والمواد الأولية، والمواد نصف المصنعة أو المصنعة بشكل كامل وغيرها.

وأشار إلى أن هذا الأمر أدى إلى تخفيض التكاليف على الشركات العاملة في القطاع الصناعي، وفي القطاع النفطي أيضاً بمن فيها شركة البترول الوطنية.

وأضاف أن "الصناعة" تعمل على منح شهادة المنتج للمصانع المحلية بما يساعدها على تصدير منتجاتها إلى خارج الكويت، وبدون رسوم جمركية إلى الدول العربية.

ولفت الهاجري إلى أن "الصناعة" أنشأت قسم المشاريع الصغيرة والحرفية، لدعم أصحاب الإبداعات الحرفية، منوهاً بأنها وفرت 148 منشأة لأصحاب هذه المشاريع بأسعار رمزية، فضلاً عن مساعدتهم على تصدير منتجاتهم إلى الخارج.

وكشف عن تأسيس مركز تنمية الصادرات من أجل دعم الصادرات الكويتية، وأن الهيئة تتحمل ايضاً تكاليف مشاركة المصانع المحلية في المعارض الخارجية، لافتاً إلى أنها وقعت على اتفاقية عدم الإغراق لحماية الأسواق الكويتية والخليجية من الممارسات الضارة.

وأضاف الهاجري أن قرار منح الأولوية للمنتجات المحلية صدر قبل نحو 34 عاماً، وهو يشكل حجر الزاوية منذ العام 1987 حتى اليوم، إذ كان ينص في البداية على منح المنتجات المحلية أفضلية بنسبة 10 في المئة بالمشاريع الحكومية.

ولفت إلى تعديل القانون ورفع النسبة إلى 15 في المئة، مبيناً أنه بعد 12 عاماً من إصداره تم الطلب من الشركات المحلية منح الأولوية لهذه المنتجات ايضاً، وإلزام المقاولين بشراء حاجاياتهم لإقامة المشاريع من الشركات الكويتية.

ونوه الهاجري بأن الفترة الأخيرة وتحديداً في شهر يوليو الماضي، تم إقرار برفع نسبة الأفضلية للمنتج المحلي إلى 20 في المئة بالمشاريع عن المنتجات الأجنبية، وهو ما يسهم في تعزيز التنافسية ورفع ربحية المصانع المحلية.

وأفاد أن "الصناعة" تتلقى الشكاوى من المصنّعين المحليين لحل بعض المشاكل التي تعترضهم، وتعقد اجتماعات ثنائية بين أصحابها وبين مسؤولي الجهات الحكومية وبين المقاولين، بما يضمن تعزيز عمل وسمعة القطاع الصناعي، ويساهم في زيادة الالتزام بالقرارات المتخذة وخصوصاً قانون المناقصات ومنح الأولوية للمنتجات المحلية في جميع المشاريع الكبرى داخل الكويت.

وطالب الهاجري أيضاً أصحاب المصانع، بمواكبة التطورات والتحديثات في القطاع عالمياً، وتعزيز قدرات الكوادر العاملة لديها، مؤكداً أن "الهيئة" مستمرة بدعم القطاع عبر توفير أراض بإيجارات وتكاليف رمزيةً منح تسعير الكهرباء بـ 3 فلوس، منوهاً بأهمية زيادة التعاون بين جميع المعنيين في الدولة، لزيادة نجاح المنتجات المحلية ورفع نسبة مشاركتها وحضورها في المشاريع المقامة في جميع أنحاء الدولة.

الجلسة الثانية

وخلال الجلسة الثانية التي كانت بعنوان "تعزيز المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد المحلي قال مدير عام مصنع سولارين لتصنيع ألواح الطاقة الشمسية أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي عماد أي دولة صناعية كانت أو تجارية، وأن الحكومة هي أكبر مشتر بالسوق الكويتي، حيث أنها تقوم بصرف مليارات الدنانير على مشاريع الدولة المختلفة، لكنها ما زالت لم تلتف إلى دور المشاريع الصغيرة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد.

وقال أن الكويت بحاجة إلى تفعيل القوانين التي تصب في صالح المشاريع الصغيرة، بحيث يستطيع أصحاب هذه المشاريع المنافسة ودخول السوق، كما أن أصحاب المشاريع بحاجة إلى إهتمام من المسئولين حتى يتمكنوا من دخول سوق المشاريع الحكومية.

وتابع قائلا: لدينا أفضل التشريعات، لكن المشكلة تكمن في فهم الجهات الحكومية لهذه القوانين والقرارات، لذا يجب أن يكون لدينا إيمان حقيقي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، فالمشكلة ليست في تأسيس المصانع وإنما في خلق الطلب الحقيقي على المنتج المحلي ودعمه وتشجيعه.

وأضاف أن الملاحظ هو أن الكثير من الجهات ما زالت تفتقد للفهم الحقيقي لقانون المناقصات الجديد والتعديلات الاخيرة التي تمت عليه، فالقانون قد خصص 30% من المناقصات للمنتجات المحلية، و10% من هذه النسبة للمشاريع الصغيرة، ومع ذلك لم يتم تفعيل القانون على أرض الواقع لا سيما من قبل المقاولين.

من جانبه اعتبر مدير عام شركة الشرق الاوسط لتصنيع المواد الكمياوية عبدالله معرفي أن ما يقدم من دعم للصناعة ليس كافياً، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن المنتج المحلي محارب في السوق وفي الجمعيات التعاونية التي لا تهتم بعرضه بالشكل الصحيح داخل أرفف أسواقها.

وأشار إلى ان بعض المنتجات التي تعرض في الجمعيات التعاونية هي منتجات غير مرخصة ولا معتمدة يتم تصنيعها في بعض السراديب وتحت السلم في "الجليب" و "أمغرة"، في الوقت الذي لا تحظى الصناعات الجادة بالاهتمام اللازم من قبل نفس الجمعيات.

وتطرق معرفي إلى معاناة الصناعة الكويتية مع الجهات الحكومية المختلفة، مبيناً أنه في حال رغبة أي مصنع دخول المناقصات الحكومية فإنه يكون ملزماً بالحصول على شهادة من قبل الهيئة العامة للبيئة، كما أن رسوم بعض الجهات الحكومية مرتفعة، الامر الذي يؤثر على عمل المصانع ويضطرها إلى رفع أسعارها لضمان عدم تعرضها للخسائر في ظل إرتفاع تكاليف الانتاج.

وقال "نحن الان أمام رؤية حكومية شاملة، ولضمان تحقيق هذه الرؤية فإن هناك مطالب يجب تطبيقها من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية أولا".

بدوره قال رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لحاضنات الاعمال علي مبارك، أن دعم المنتج المحلي في جميع دول العالم عبارة عن ثقافة يتربى عليها الاجيال منذ الصغر، في حين أن مجتمعاتنا العربية تقوم على ثقافة التسويق للمنتجات الامريكية أو الاوروبية، لذا فإذا ما أردنا دعم المنتج المحلي فيجب علينا أولا أن نعلم أبناءنا بأن لعلامة الجودة الكويتية قيمة كبيرة داخل المجتمع.

أما فيما يتعلق بجانب حاضنات الاعمال، فقال أن المشكلة الرئيسية في الكويت هي أن مخرجات التعليم التطبيقي الذين هم عماد الحرف الصناعية، يخجلون من هذا الامر، علماً بأن اقتصاد الكويت قد بني أساساً على المهن والحرف اليدوية وعلى التجارة التي وصلت إلى أقصى الأرض قبل اكتشاف النفط الذي حول المواطنين إلى موظفين حكوميين ينتظرون رواتبهم نهاية كل شهر، خاصة بعد أن أصبح المواطن الكويتي يرفض العمل في أي وظيفة حرفية.

إحدى الجلسات

ملتقى دعم المنتج المحلي

- الراشد: رؤية الكويت الجديدة 2035 تعزز دور القطاع الصناعي وتوفير عاملة محلية
- حمد: «الكهرباء» حريصة على منح الأولوية للمنتجات المحلية في المشاريع والمناقصات
- الهاجري: حجم الإعفاءات المقدمة للمصانع المحلية بلغ 122 مليون دينار خلال عام 2018
- معرفي: ما يقدم من دعم للصناعة ليس كافياً والمنتج المحلي محارب في السوق
- مبارك: اقتصاد الكويت بني على الحرف اليدوية والتجارة التي وصلت إلى أقصى الأرض

الجارالله: الجهات المشرفة على الصناعة المتعددة تسبب العديد من المشكلات

قال رئيس تحرير جريدة السياسة أحمد الجارالله أنه قبل الحديث عن دعم المنتج المحلي، يجب التعرف على وضع الدول الاخرى في هذا الخصوص، حيث نعلم جميعاً أن كل دول العالم تقوم بدعم منتجاتها المحلية حتى لا تتعرض للخسارة.

وأضاف أن المشكلة في الكويت هي أن الجهات المشرفة على الصناعة متعددة، لذا فأحيانا نجد أن بعض مفتشي هذه الجهات هم من يعملوا على تدمير بعض المشاريع بسبب خلافات قد تقع بينهم وبين أصحاب هذه المشاريع.

وتابع الجارالله يقول أن من بعض الامور التي تؤثر على المنتج المحلي هي طول الدورة المستندية التي اضطرت بعض الشركات إلى الانسحاب من السوق الكويتي والخروج إلى دول أخرى، في حين أن صادرات السعودية بلغت مؤخرا نحو 60 مليار دولار، وصادرات دبي 40 مليار.

وشدد الجارالله على ضرورة أن تعي الجهات الاشرافية كل الجوانب المتعلقة بالصناعة إذا ما أرادت دعم المنتج المحلي، وأن تعمل على فتح الباب أمام الشباب الكويتي، خاصة إذا ما عرفنا أن أغلب مصانع اليابان بدأت من خلال الصناعات الصغيرة والمبادرات الشابة.

المضف: أغلب المصارف المحلية انضمت إلى منظومة الربط الالكتروني

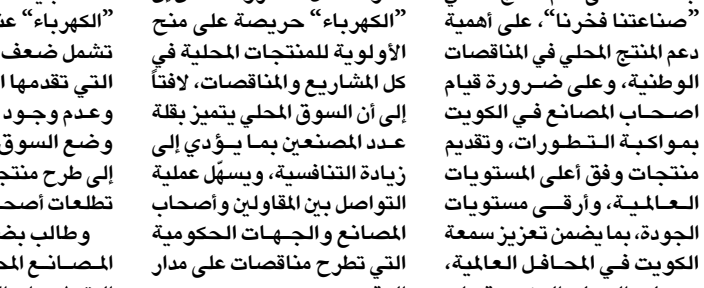
لقطة جماعية

وقّع نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان مسعود محمود جوهر حيات صباح اليوم بروتوكولا للربط الالكتروني بين البنكين وذلك بمقر بنك الائتمان.

وصرح المضف في تصريح صحفي عقب التوقيع :" أن هذا الربط الالكتروني سيمكن عملاء وموظفين بنك برقان من المواطنين الكويتيين والمستفيدين من القروض التي يمنحها بنك الائتمان الكويتي من إيداع دفعات القروض بشكل آلي بحساب العميل لدى بنك برقان في نفس اليوم والاستغناء عن طباعة الشيكات وعناء مراجعة بنك الائتمان الكويتي لصرف الشيك".

وأضاف: إن "أهمية هذه الخطوة أنها تستكمل منظومة الربط الالكتروني مع البنوك والمصارف المحلية، التي بدأ العمل على انجازها منذ سنوات وباتت تضم الآن تقريبا أغلب البنوك والمصارف المحلية، لافتا إلى أن حرص بنك الائتمان على توسيع شبكة الربط مع البنوك التجارية يعبر عن قناعة البنك لتسهيل وتقليص الإجراءات وذلك لتحسين جودة تجربة المواطن مع البنك.

بوثيقة رسمية حرة للتملك أو الإيجار للمرة الأولى في منطقة أسواق القرين

«مدن الأهلية» توقع عقد تسويق «متاجر القرين»

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية انها وقعت عقدا لتسويق وتأجير وإدارة " متاجر القرين " الكائن في منطقة أسواق القرين والذي تبلغ مساحته الاجمالية 12000 متر مربع موزعة على 8 قسائم متنوعة كل منها مكون من 3 طوابق وبإجمالي 500 وحدة تجارية متعددة الاغراض.

واوضحت الشركة في بيان صحفي انه ولأول مرة سيتم طرح الوحدات للبيع بوثيقة رسمية حرة للتملك للمرة الأولى في المناطق الخارجية بشكل عام ومنطقة أسواق القرين بشكل خاص وذلك استجابة للنمو في الطلب على نظم التمليك، وذلك لمخاطبة مختلف شرائح المستثمرين والمشغلين ومقابلة رغباتهم.

وشدد البيان على أن " متاجر القرين " يحظى بموقع حيوي بالقرب من العديد من الدوائر الحكومية التابعة لعدد من الوزارات ومنها وزارة الداخلية وبلدية الكويت، اضافة الى قربه من مجمعات تجارية وخدمية حيوية، فضلا عن توافر خدمات ما بعد البيع في مجالات الأمن والحراسة والصيانة والنظافة وغيرها.

وذكر بيان الشركة أن الوحدات المطروحة جاهزة للتسليم الفوري وبعضها قائم ومؤجر بالفعل وبعوائد محققة وتغطي نحو 27 نشاطا تجاريا وصناعيا وحرفيا وخدميا متنوعا وبمساحات ومواقع مختلفة تناسب مختلف شرائح المستثمرين.

وأشار إلى أن الوحدات المطروحة تستهدف أنشطة عديدة منها الأسواق المركزية والمتخصصة، ومواد البناء وبيع وتأجير وقطع غيارات ومستلزمات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والكمبيوتر والهواتف النقالة والمطاعم والكافيهات والتجهيزات الغذائية والمشروبات والمطابخ المركزية وأنشطة الطباعة والدعاية والإعلان والديكور وأنشطة الخدمات الشخصية والملابس وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وأوضحت الشركة أن الدراسات السوقية الأولية رجحت وجود طلب متنامي على وحدات التمليك التجارية ولاسيما محققة العوائد في المناطق الخارجية ذات الأسعار المناسبة والنمو السكاني المتزايد الذي يعزز من فرص نجاح تلك المشروعات لاسيما وان نظام التمليك أفضل من التأجير من الناحية المادية لأنه يقوم بتحويل مبالغ الإيجار إلى استثمار عقاري يدر عائدين الأول جاري ويتمثل في المبالغ الايجارية التي تم توفيرها والثاني رأسمالي ويتحقق من نمو القيمة السوقية للعقار خلال الفترة المقبلة.

وشددت الشركة على أن نجاح نظم التملك العقاري مشروط بتوافر مجموعة من المحددات أهمها طرح عقارات قائمة بالفعل ذات عوائد محققة ومستقرة نسبيا وتتناسب مع قيمة الوحدة المطروحة وتوافر الضمانات القانونية للمعاملات ووثائق التملك، إضافة إلى الثقة والسمعة الطيبة في الجهة المالكة للوحدات المطروحة، كما انه من الضروري أن يتم مخاطبة مختلف شرائح المستثمرين على اختلاف أنشطتهم وقدراتهم المالية، وكذلك تنوع المنتج المطروح للتملك من جهة المساحة والموقع والنشاط، هذا إلى جانب توفير نظم سداد متنوعة تناسب مختلف المستثمرين وأخيرا إمكانية الحصول على العوائد بمجرد توقيع عقود التملك وقبل استكمال السداد.

وأشار البيان إلى أن منطقة أسواق القرين الحيوية تمتاز بقربها من مناطق ذات كثافة سكانية عالية من المواطنين ذوي القدرة الشرائية المرتفعة وغير مخدومة من المشاريع التجارية والحرفية، إضافة إلى تنوع أنشطتها وتكاملها، فضلا عن توافر المساحات التجارية المناسبة التي تلبي مختلف الأغراض والرغبات الخاصة بالمستثمرين على اختلاف أحجامهم وأنشطتهم.

متاجر القرين